اقتصاد

«مجلس النقد»: قروض «التسليف» و«التوفير» معفاة من رصيد المكوث

«المركزي» يخفّض دولار الحوالات إلى ٤٩٠ ليرة

الوطن

خفّض مصرف سورية المركزي سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الليرة السورية للحوالات الخارجية إلى ٤٩٠ ليرة، وذلك من مستوى ٤٩٦ ليرة، ترافق ذلك مع انخفاض ملحوظ لسعر صرف الدولار في السوق الموازية «السوداء» إلى مستويات بين ٤٦٦ و٤٧٣ ليرة سورية في مختلف المناطق السورية أمس، وكان أعلى سعر مسجل في دمشق عند ٤٧٣ ليرة، وذلك نتيجة الدعم الذي تلقاه الليرة جراء ارتفاع عرض الدولار في السوق والطلب على الليرة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير شركة صرافة أن الاستثناءات الأخيرة التي أصدرها مصرف سورية المركزي من شروط الحوالات الخارجية تعتبر جيدة، لكنها غير كافية، بانتظار خطوات أكثر من المصرف لتمتين استقرار سعر الصرف في السوق، علماً بأن المصرف لعب دوراً مهماً في إرساء الاستقرار وتحجيم المضاربة.

في المقابل أشار مركز دمشق للأبحاث والدراسات في تقريره الأسبوعي الأخير إلى الدعم الذي تلقته الليرة من تراجع الدولار مقابل العملات الرئيسية في الأسواق المالية العالمية، إضافة إلى أن إجراءات مصرف سورية المركزي المتشددة والمتعلقة بالحوالات الواردة من الخارج وبيع وشراء القطع الأجنبي، والاستثناءات التي أصدرها مؤخراً بهذا الخصوص، ساعدت على التخفيف من عمليات المضاربة على الليرة والحد من حدوث تغيرات كبيرة في مستوى سعر الصرف أمام زيادة المعروض من الدولار نتيجة الفجوة الكبيرة بين السوق الرسمية والسوق الموازية، متوقعاً حدوث هبوط في سعر الصرف في السوق الموازية في حال استمر المصرف المركزي في تخفيض سعر الحوالات.

وفي سياق آخر، استثنى مجلس النقد والتسليف القروض الشخصية الممنوحة من مصرفي التوفير والتسليف الشعبي لذوي الدخل المحدود لغاية سقف ٥٠٠ ألف ليرة من أحكام رصيد المكوث المنصوص عنه في قرار سابق وذلك تنفيذا لتوجهات الحكومة المتعلقة بمنح جميع التسهيلات للقروض الشخصية لذوي الدخل المحدود.

وبحسب بيان صحفي «حصلت «الوطن» على نسخة منه» فقد ألزم مجلس النقد مصرفي التوفير والتسليف الشعبي بإعداد خطة تسليفية وتسويقية مدروسة بشكل جيد لاستقطاب أصحاب المهن والحرف للاستفادة من التسهيلات المصرفية وتوعية كافة المتعاملين معهما بموضوع رصيد المكوث واستخداماته وكيفية الاستفادة منه في الحصول على التسهيلات المصرفية.

ويتم تزويد مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف بتقرير شهري يبين تقدم العمل بالخطة المشار إليها مسبقاً والانحرافات الحاصلة عليها في حال وجودها والإجراءات المتبعة لمعالجة هذه الانحرافات والالتزام بالخطة واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتأمين البنية التحتية والتقنية للالتزام بأحكام القرار وخاصة ما يتعلق برصيد المكوث وآلية احتسابه.

تاجر في سوق الهال عرض على الوزير ٢٥ ألف ليرة ظناً منه بأنه مراقب تموين!

الغربي: ضبط حيتان الأسواق وحلقات الوساطة لكسر الأسعار

هناء غانم

كشف وزير التموين والتجارة الداخلية عبد الله الغربي العديد من القضايا خلال مناقشة الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٨ أمام لجنة الموازنة في مجلس الشعب، مشيراً إلى ما تم تنفيذه من خطة الوزارة للعام الحالي، مبيناً أن ما تقوم به الوزارة حاليا هو ضبط حيتان سوق الهال ولدينا معهم معارك قوية وحلقات الوساطة التي تعتبر هي السبب في رفع الأسعار.

وأوضح الغربي أن هناك خططاً لمنع الاحتكار وكسر حلقات الوساطة فالبندورة مثلاً تدخل إلى سوق الهال بـ٣٥ ليرة مثلاً تباع بـ١٥٠ ليرة هناك أكثر من ٦ حلقات للوساطة التي تعتبر هي السبب في رفع الأسعار أضعافاً مضاعفة. وأشار إلى أن هؤلاء التجار يعملون بضعة أشهر بأرباح تصل إلى نصف مليار ليرة.

ولفت إلى أن «الوزارة هي العين الساهرة على الأمن الغذائي للمواطن وتشديد الرقابة التموينية تجاه طبقة من التجار لا تشبع وليس فيها رحمة ولا ضمير، ونعمل حاليا على شراء البضائع من الخضار والفواكه من الفلاح مباشرة وبيعها بالأسواق مباشرة».

وكشف الوزير أنه وخلال إحدى جولاته في سوق الهال اعتقد أحد التجار أنه مراقب تمويني وعرض عليه مبلغ ٢٥ ألف ليرة سورية «فحصة المراقب التمويني محسومة لديهم خارج الأرباح». وأضاف إن الوزارة تعمل على تأمين الطحين للأفران والتوسع في بناء المخابز وتحسين جودة الرغيف.

وبخصوص الاستثمارات قال: في حلب هناك ٢١ فرناً تابعة لمجلس مدينة حلب أجارها ١٠ آلاف ليرة سورية فقط في الشهر، تم إنذارهم ليكونوا تحت إشراف الوزارة وإذا لم يوافقوا لن يتم تزويدهم بالطحين والبالغ ١٨ ألف طن إضافة إلى المازوت. مشيراً إلى أن هناك خللاً أيضاً بتوزيع الطحين في حماة.

وأشار الوزير إلى انه تم ضبط كميات كبيرة من القمح في الميادين وصلت إلى نحو ١٧٠ ألف طن قيمتها تقريباً ٥ مليارات ليرة إضافة إلى مطاحن تعمل بطاقة إنتاجية استطاعتها ١٥ طناً يومياً إضافة إلى غيرها من المواد.

بدورهم النواب طالبوا بضرورة تخفيض أسعار السورية للتجارة والتي هي أغلى من أسعار الأسواق وضبط الأسعار التي تسعر على الدولار والتأكيد على ضرورة وضع مراقب تمويني نزيه أمام الأفران لضبط عمليات بيع الخبز التي تتم بالاتفاق بين العاملين في المخبز والمراقبين التموينيين. إضافة إلى موضوع ارتفاع أسعار اللحوم البيضاء والحمراء والتي أكد الوزير على أنه قريباً سيتم استيراد كميات كافية منها ويتم سلخها في الأسواق والأهم النظر في القرارات الاقتصادية المتعلقة بالأسعار وموضوع المتة خير دليل على ذلك.

كما ناقش النواب الموازنة الاستثمارية لوزارة الموارد المائية والجهات التابعة لها لعام ٢٠١٨ والبالغة ٤٠ مليارا و ٩٦٠ مليون ليرة سورية.

من جانبه بين وزير الموارد المائية نبيل الحسن أن الوزارة تعمل على تأمين المصادر المائية اللازمة لمؤسسات مياه الشرب في جميع المحافظات وتوفير مياه آمنة وصالحة للشرب لافتاً إلى ارتفاع نسب التنفيذ في الموازنة الاستثمارية الحالية نتيجة الجهود الحثيثة للوزارة والعاملين فيها لتنفيذ المشروعات المطلوبة والمخططة خلال هذا العام وأن الوزارة تعمل على صيانة عدد من السدود ورفع كفاءة المياه وإعادة تأهيل شبكاته في كل المحافظات والتنسيق مع الجهات المعنية الأخرى بما يخص فصل شبكات المياه والصرف الصحي ضمن المخططات التنظيمية لمنع حدوث أي اختلاط كاشفاً عن وضع خريطة مائية حول توزع المصادر المائية ومشاريع الصرف الصحي والآبار ستنشر بداية العام القادم.

بدورهم دعا أعضاء اللجنة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين مياه الشرب الآمنة للمواطنين وحماية مصادرها من التلوث وخاصة تسرب مياه الصرف الصحي إلى شبكة المياه واستكمال تجديدها والبحث عن مصادر جديدة للمياه وإيجاد البدائل المناسبة للاستمرار بتوفيرها والاستفادة من مياه الأمطار بالشكل الأمثل وإقامة محطات معالجة للحد من تلوث التربة والمياه الجوفية في بعض المناطق.

وزير الاقتصاد: ٨٠ بالمئة من أنواع المنتجات عادت إلى التصدير

الوطن

بيّن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمد سامر الخليل أن ٢٥٠٠ منشأة باتت قيد الإنجاز في المدينة الصناعية في عدرا إضافة إلى نحو ١٠٠٠ منشأة حرفية في مختلف مناطق ريف دمشق، مؤكداً أن الاقتصاد السوري بدأ مرحلة التعافي مع توافر مؤشرات تشهدها مختلف قطاعات الاقتصاد ومشروعات كثيرة بدأت بالعمل والإنتاج.

وأوضح الخليل خلال لقائه سفير السودان في سورية خالد أحمد محمد أن الحياة عادت إلى قطاعات كثيرة من الاقتصاد السوري ويدلل على ذلك حركة التصدير وكمياتها، إذ إن الصادرات السورية وصلت إلى نحو ٩٠ دولة حول العالم على حين إن ٨٠ بالمئة من أنواع المنتجات عادت للتصدير، وذلك وفقاً لخطة الحكومة في التوجه نحو التصدير.

وعلى صعيد العلاقات السورية السودانية لفت الخليل إلى أهمية العمل مع السودان من خلال اللجان الفنية بين البلدين، إضافة إلى الزيارات المتبادلة، داعياً اتحادات غرف التجارة والصناعة والزراعة والمصدرين للمشاركة في المعارض المقامة في السودان، واصفاً السوق السودانية ببوابة سورية اتجاه القارة الإفريقية.

وأشار الخليل إلى أن الوزارة تسعى إلى تفعيل نقاط الارتباط بين البلدين في إطار اتفاقية التجارة الحرة لتعزيز التبادل التجاري، وزيادة حجم التبادل التجاري مع السودان بالتوازي مع العمل على تذليل العقبات التي تعترض تدفق بعض المنتجات السورية إلى السودان.

من جانبه أبدى السفير السوداني اهتمام بلاده بتطوير العلاقات الاقتصادية مع سورية، داعياً رجال الأعمال السوريين عبر وزارة الاقتصاد إلى الاستثمار في السودان في مجال الصناعات الزراعية خاصة، مقترحاً الشراكة مع الجانب السوري كإطار محتمل لهذا التعاون في محاصيل عدة وخاصة في محصول القمح لتزويد الأسواق السورية من المنتجات السودانية وعلى رأسها اللحوم والصمغ مع ضرورة إنشاء خط ملاحي بحري مباشر بين البلدين.

لجنة من رجال الأعمال لمتابعة تطبيق شعار «صنع في سورية»

اتحاد غرف التجارة يحضّر دراسة لتعديل قانون العمال وتنظيم علاقات العمل

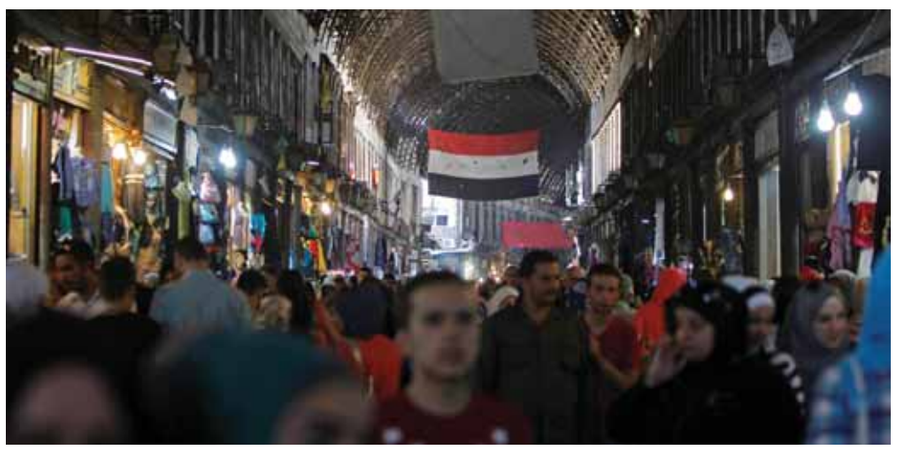

الوطن

يتحضر اتحاد غرف التجارة السورية لإنجاز دراسة حول تعديل القانون رقم ١٧ لعام ٢٠١٠ الخاص بحقوق العمال في سورية وتنظيم علاقات العمل، وإرسالها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، إذ طلب الاتحاد من جميع غرف التجارة إرسال ملاحظاتهم على القانون بعد تطبيقه لنحو سبع سنوات، وذلك خلال فترة ١٠ أيام لزوم إعداد الدراسة.

الاتحاد الذي عقد اجتماعه التاسع هذا العام يوم أمس بحضور ١٨ من أعضائه قرر رفع رسوم أية معاملة تنجز في الغرف التجارية بقيمة ألف ليرة سورية، وذلك بعد التباحث مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، بغية دعم الصندوق المخصص لدعم غرف التجارة المتضررة، وخاصة المتضررة بشكل كامل وليس لديها إيراد مثل غرف تجارة دير الزور والقنيطرة والرقة وإدلب، علماً بأن الصندوق تأسس خلال اجتماع الاتحاد الماضي (الثامن) ورفع الرسم على المعاملات التي تنجز في الاتحاد فقط، ليصار إلى توسيع التجربة وتعميمها على جميع الغرف التجارية.

وبحث الاتحاد موضوع شعار «صنع في سورية» الذي أطلقته الحكومة مؤخراً، حيث قامت بتشكيل لجنة خاصة به، وفي تصريح لـ"الوطن" كشف رئيس لجنة الإعلام في اتحاد غرف التجارة (رئيس غرفة وصناعة دير الزور) مازن كنامة عن تشكل لجنة في الاتحاد مهمتها متابعة كل ما يخص تطبيق شعار «صنع في سورية» عبر التواصل مع بقية الاتحادات (الصناعة- الزراعة- السياحة- الحرفيين- المصدرين- العمال) من أجل عقد اجتماع لتعيين رئيس للجنة المشكلة بإشراف الحكومة، ووضع خطة العمل والأسس لدعم كل ما ينتج في سورية من بضاعة وخدمات ويحمل قيمة مضافة وتسهيل وصولها إلى الأسواق الداخلية والخارجية.

وضمت اللجنة التي شكلها اتحاد غرف التجارة في عضويتها كلاً من أعضاء الاتحاد علي رضا تركماني وربا عبود، إضافةً إلى رئيس غرفة تجارة وصناعة الرقة رندة العجيلي، ورئيس غرفة وصناعة دير الزور مازن كنامة. أما اللجنة الثانية فهي التي تشكلت بإشراف الحكومة وسوف يرأسها أحد رؤساء الاتحادات السبعة بعد اجتماعهم واختيارهم له.

هذا وتقرر خلال الاجتماع الطلب من كل التجار الذين يقومون بالتصدير إلى العراق إبراز وثيقة انتسابهم لغرفة التجارة السورية العراقية المشتركة، وذلك بهدف دعم الغرفة التي تبذل جهوداً واضحة في تسهيل وصول البضاعة السورية إلى السوق العراقية، وبالتالي فلن يتم تصديق أي شهادة منشأ أو فاتورة تصدير إلى العراق في غرف التجارة السورية إلا لمن يبرز وثيقة انتسابه للغرفة المشتركة، علماً بأنه بعد الجهود المميزة التي بذلها الجيش العربي السوري في الميدان، وفتح المعبر البري مع العراق فسوف يكون للغرفة المشتركة دور كبير في تسهيل التعامل التجاري بين البلدين، حيث يتم العمل بالتعاون مع اتحاد المصدرين أيضاً.

وقرر الاتحاد أيضاً المشاركة في المعرض الدولي الصيني للاستيراد الذي سوف يعقد في شنغهاي خلال الفترة بين ٥ و١٠ تشرين الثاني ٢٠١٨، وذلك بالتعاون مع مجلس الأعمال السوري- الصيني.

مدير كهرباء اللاذقية لـ«الوطن»: ٤٠ بالمئة من كهرباء المحافظة استجرار غير مشروع

قصي المحمد

كشف مدير فرع الشركة السورية لكهرباء اللاذقية نزيه معروف لـ«الوطن» أن نسبة الاستجرار غير المشروع والسرقات للكهرباء في المحافظة يبلغ ٤٠ بالمئة تقريباً، جلّها في مناطق السكن العشوائية. مشدداً على ضرورة اتخاذ إجراءات قسرية على كل «حرامي كهرباء» تتكرر بحقه المخالفة.

وأشار علي إلى أنه تتم معالجة السرقات من خلال تنظيم ضبوط بحق المخالفين وفرض الرسوم المحددة عليهم، وسحب بعض العدادات نتيجة تكرار المخالفات، وخاصة في فترات زيادة الاستهلاك، موضحاً أنه هناك حالات يتم التساهل بها في حال التزام المخالف ليتم تخفيف جزء من المبلغ المترتب ضمن الحدود الممكنة، بالإضافة إلى الأخذ بالحسبان تقسيط الفواتير على فترات زمنية متعددة. مؤكداً أن كل هذه الإجراءات ليست حلاً نهائياً، إذ لا بد من تعاون مع المواطن لضبطها.

وبالنسبة للمناطق الصناعية قال: «تم تركيب عدادات إلكترونية ثلاثية دقيقة لحصر السرقات والتي انخفضت بشكل كبير فيها».

وبيّن المدير أن هناك فواتير كهرباء لم تدفع منذ ٣ سنوات مما يشكل عبئاً كبيراً على الشركة، لافتاً إلى الانخفاض الكبير في نسبة الأعطال خلال الفترة الماضية فترة انخفاض التقنين، إلى أكثر من ٧٥ بالمئة، والشكاوى إلى أكثر من ٩٠ بالمئة مقارنة بالعام الماضي لنفس الفترة.

وبالنسبة للمناطق المحررة مؤخراً، قال علي: «إنّ نسبة استهلاكها تصل إلى ١٠ بالمئة من كهرباء اللاذقية كمناطق ربيعة والقساطل وخانة الجوز وجورة الماء وعين الجوزة وسلمى ولورين والحفة»، مبيناً أنه تم إعداد دراسة مفصلة لإعادة تأهيل الشبكات فيها والتي سرقت بالكامل، موضحاً أن المباشرة في تنفيذها يقتصر على موافقة صندوق إعادة الإعمار لصرف المبالغ المطلوبة والتي تصل إلى ٢٠٠ مليون ليرة سورية ثمن مواد وأعمال مؤكداً أنه خلال فترة ٣ أشهر من تاريخ الموافقة سيتم الانتهاء من كل هذه الأعمال.

وعن التحضيرات لفصل الشتاء بين علي أنها وصلت إلى ٤٠ بالمئة تقريباً إلى الآن، متوقعاً أن تزيد إلى ٧٠ بالمئة نهاية العام، مبيناً أنه تم اتخاذ إجراءات عدة كمعالجات ضعف التوتر في العديد من المقاطع، وتركيب محولات إضافية لرفع الاستطاعة الكهربائية للمحولات من ٢٣٠ ك. ف إلى ٤٠٠، بالإضافة إلى استبدال الشبكات القديمة إلى هوائية، وبعض الهوائية إلى شبكات أرضية أكثر دقة، وتركيب وحدات ربط حلقي من أجل الموثوقية والربط الحلقي بين مراكز التوزيع، بالإضافة إلى الصيانة للمحولات والقواطع والمراكز ولوحات القيادة الرئيسة وتركيب قواعد غازية جديدة على بعض التفريعات استطاعة ٢٠ كيلو فولط لتأمين موثوقية أكبر، ما يتيح سرعة في فصل الخطوط عن بعضها.

كما تم تجزئة المخارج ذات الحمولات الكبيرة في الريف والمدينة إلى مخارج صغيرة، لتخفيف الأحمال لتغذية أكبر عدد من المواطنين. بالإضافة إلى تفعيل مكتب الشكاوى وزيادة عدد العناصر المستقبلين لها.

مسؤول في «الجمارك» لـ«الوطن»: بناءً على تقييمات الأداء ولضمان تكافؤ الفرص بين الضباط

تغييرات جمركية تطول ٢٠ ضابطاً

عبد الهادي شباط

كشف مصدر مسؤول في الجمارك لـ«الوطن» عن إجراء تغييرات واسعة في الضابطة الجمركية طالت ٢٠ ضابطاً من رتب متفرقة منهم ٦ ضباط من رتب (عميد وعقيد) شغلوا مناصب رؤساء للضابطات الجمركية في درعا والزبداني والرقة والحسكة، وضابطات الترفيق والسيار بحمص، كما شملت التغييرات ١٤ ضابطاً شغلوا مناصب رؤساء لمناطق جمركية.

وأكد أن هذه التغييرات جاءت بناء على تقييمات الأداء والعمل ولضمان تحقيق تكافؤ الفرص بين الضباط، وأنها تهدف لخدمة المصلحة العامة و تطوير حالة الأداء والعمل في هذه الضابطات، وأن المعيار الوحيد في التعيينات البديلة كان للكفاءة دون أن أي وجود للعامل الشخصي والمحسوبيات، وأنه ستتم دراسة أداء هذه القيادات الجديدة للضابطات بشكل دوري لمعرفة مدى الالتزام والعمل.

كما بين المصدر أن قيمة الغرامات المحصلة خلال النصف الأول من الشهري الجاري سجلت نحو ١٦٠ مليون ليرة بينما قدرت الغرامات غير المحصلة بنحو ٥٣ مليون ليرة حيث تعود هذه الغرامات لنحو ٩٢ قضية بقيمة ٧٢ مليون ليرة، معظمها تخص مواد غذائية في مقدمتها اللحوم والموز والمشروبات، إضافة لمهربات من الألبسة الجديدة والمستعملة (البالة) ومادة المازوت والخردة.. وغيرها من قطع التبديل للسيارات والمواد والتجهيزات الكهربائية مثل الغسالات ودفايات الكهرباء والأفران والعدد الصناعية.

وأوضح المصدر أن تحسن سعر صرف الليرة وشبه استقراره يسهم في تأمين العديد من المواد وتوافرها في السوق المحلية بطرق شرعية بسبب إقبال التجار على البيع والشراء وبالتالي انخفاض حركة التهريب، ومن أهم العوامل التي تسهم في انخفاض حجم وكميات التهريب في الأسواق المحلية هو تقليص حجم الفارق والهوة في الأسعار بين الأسواق المحلية وأسواق الدول المجاور.

مبيناً أن الأحداث خلال السنوات الماضية وما تعرضت له المناطق الحدودية من ظروف أمنية أسهمت في استغلال عدد من المهربين لذلك وإدخال المواد بطرق غير شرعية بهدف التهرب من الرسوم و الضرائب التي تذهب لخزينة الدولة.

وحول الإجراءات البديلة التي تعمل عليها الجمارك للحد من الاستمرار في استغلال هذه الظروف بين أنه تم توزيع العديد من النقاط الجمركية بما ينسجم مع التطورات الميدانية على الأرض بحيث تسهم هذه الوحدات الجمركية بضبط حالات التهريب وقمعها عبر ضبط الطرقات والمداخل الرئيسية التي يستخدمها المهربون وأن الجمارك تعمل على زيادة حضورها بالتوازي مع تحرير المناطق وعودتها للدولة وممارسة العمل الجمركي كما هو مطلوب منها.

وفي تقرير صدر مؤخراً عن مديرية مكافحة التهريب أظهر أن نسبة ٩٥ بالمئة من القضايا التي نظمتها المديرية تمت المصالحة والتسوية عليها وأن مرد ذلك يعود لدقة العمل وتقديم أدلة دامغة على المخالفات في هذه القضايا، وهو ما يدفع أصحاب القضايا للتوجه نحو المصالحة، وعدم التوجه نحو القضاء لقناعتهم بعدم الاستفادة بسبب ثبوت المخالفات المنظمة وأن أهم القضايا التي تم ضبطها وتنظيمها تعود لتهريب قطع التبديل والمواد الأولية والأدوية والألبسة والأحذية، بينما احتلت قضايا تزوير الوثائق المساحة الأوسع وجاءت في صدارة قضايا مكافحة التهريب.